

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019

1 - عام

مسقط للتمويل (ش.م.ع.ع) ("الشركة") هي شركة مساهمة عمانية عامة تأسست بتاريخ 11 أكتوبر 1987 ومسجلة بسلطنة عمان. تزاوّل الشركة أنشطتها الرئيسية في مجال التمويل بالأقساط والتأجير للمركبات والأصول الأخرى وخصم الديون وأنشطة تمويل رأس المال العامل والمديونيات. تحصل الشركة على كافة إيراداتها من عمليات التأجير وخصم الديون وتمويل رأس المال العامل في سلطنة عمان. أسهم الشركة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.

2 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

1.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة المطبقة والتي لا تؤثر جوهرياً على البيانات المالية

باستثناء التغييرات الواردة أدناه ، قامت الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية بشكل مستمر على جميع الفترات الموضحة في هذه الكشوفات المالية.

قامت الشركة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 مع تاريخ تقديم الطلب الأولي في 1 يناير 2019. ونتيجة لذلك ، قامت الشركة بتغيير سياستها المحاسبية لعقود التأجير على النحو المفصل أدناه.

طبقت الشركة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 باستخدام نهج رجعي (إستعادي) معدّل ، والذي بموجبه يتم تسجيل التأثير التراكمي للتطبيق الأولي في الأرباح المحتجزة في 1 يناير 2019. تم الكشف عن تفاصيل التغييرات في السياسات المحاسبية في الملاحظة رقم 3.

في السابق ، حددت الشركة عند بدء العقد ما إذا كان اتفاق ما هو أو يحتوي على تأجير بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان عقد ما هو أو يحتوي على تأجير بناءً على تعريف التأجير. عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ، اختارت الشركة تطبيق الوسيلة العملية لتقييم معاملات التأجير. لقد تم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً على أنها عقود تأجير. طبقت الشركة أيضاً إعفاءات الإقرار لعقود التأجير قصيرة الأجل حيث لا يمكن إثبات نية تمديد عقد التأجير لمدة أطول وتكون القيمة الأساسية لعقود التأجير منخفضة. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود تأجير بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 حول ما إذا كان هناك عقد تأجير.

كمستأجر ، قامت الشركة سابقاً بتصنيف عقود التأجير على أنها عقود تأجير تشغيلية أو ماليّة بناءً على تقييمها ما إذا كان عقد التأجير قد نقل بشكل كبير كامل المخاطر والمكافآت العرضية لملكية الأصل الأساسي للشركة. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ، تقرر الشركة بحق استخدام الأصول والالتزامات المتعلقة لمعظم عقود التأجير - أي أن عقود التأجير هذه مدرجة في الميزانية العمومية.

عقود التأجير المصنفة مسبقاً على أنها عقود تأجير تشغيلية

عند الانتقال ، تم قياس التزامات التأجير بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير المتبقية ، مخصومة بمعدل الاقتراض الإضافي للشركة في 1 يناير 2019. يتم قياس أصول حق الاستخدام إما بـ :

- قيمتها الدفترية كما لو كان قد تم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 منذ تاريخ البدء مخصوماً باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ تقديم الطلب الأولي - طبقت الشركة هذا النهج على عقود تأجير العقارات الأكبر لها ، أو
- مبلغ مساوٍ للالتزامات التأجير ، يتم تعديله بمبلغ أي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة الدفع - طبقت الشركة هذا النهج على جميع عقود التأجير الأخرى.

استخدمت الشركة الوسائل العملية التالية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على عقود التأجير المصنفة مسبقاً على أنها عقود تأجير تشغيلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17.

- تم تطبيق معدل خصم واحد على محفظة عقود التأجير ذات الخصائص المتشابهة.
- تم تعديل أصول حق الاستخدام بمقدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 للعقد الباهظ مباشرة قبل تاريخ التطبيق الأولي ، كبديل لمراجعة انخفاض القيمة.
- تم استبعاد التكاليف المباشرة الأولية من قياس حق استخدام الأصل في تاريخ التطبيق الأولي.
- تم استخدام الممارسات السابقة عند تحديد مدة عقد التأجير إذا كان العقد يحتوي على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد التأجير .

عند الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 ، أقرت الشركة بمبلغ إضافي قدره 0.191 مليون ريال عماني من حق استخدام الأصول و 0.171 مليون ريال عماني من التزامات التأجير . عند قياس مطلوبات (الالتزامات) التأجير، قامت الشركة بخصم مدفوعات التأجير باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في 1 يناير 2019. يبلغ متوسط سعر الفائدة المطبق 7٪.

2.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديد والمعدلة تحت الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

في تاريخ التصريح بهذه البيانات المالية ، لم تطبق الشركة معايير التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي هي تحت الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد:

معايير التقارير المالية الدولية	يطبق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على الإشارات إلى إطار عمل مبادئ معايير التقارير المالية الدولية – التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية أرقام 2 و 3 و 6 و 14 ومعايير المحاسبة الدولية أرقام 1 و 8 و 34 و 37 و 38 ومعايير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية أرقام 12 و 19 و 20 و 22 ومعايير لجنة تفسيرات المعايير الدولية رقم 32 لتحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارة إلى والإقتباس من إطار العمل أو لتحديد إشارتهم إلى نسخة مختلفة من إطار العمل.	1 يناير 2020
تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم 3 إندماج الأعمال المتعلقة بتعريف الأعمال.	1 يناير 2020

تعديلات على معايير المحاسبة الدولية أرقام 1 و 8 المتعلقة بتعريف المواد. 1 يناير 2020
معيار التقارير المالية الدولية رقم 17 عقود التأمين 1 يناير 2021

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الإستثمارات في شركات شقيقة ومشاريع مشتركة (2011) والمتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات والمستثمرين في الشركة الشقيقة أو المشروع المشترك. تم تأجيل تاريخ السريان لأجل غير مسمى. التطبيق مسموح به.

لا يتوقع أعضاء مجلس الإدارة أن يكون لتطبيق المعايير المذكورة أعلاه تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية للشركة في فترات مستقبلية ، عدا ما هو مبين أدناه:

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة عند إعداد هذه البيانات المالية مبينة أدناه. هذه السياسات مطبقة بشكل متوافق على كافة السنوات المعروضة ما لم ينص على غير ذلك.

بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من مجلس معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الصادرة من لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية التابعة لمجلس معايير التقارير المالية الدولية. تتماشى البيانات المالية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة في قانون الشركات التجارية لعام 1974 ، وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أساس الأعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، فيما عدا الأدوات المالية المشتقة والتي تدرج بالقيمة العادلة. يعرض بيان المركز المالي بترتيب تنازلي للسيولة ، حيث أن هذا العرض أكثر ملائمة لعمليات الشركة.

يتطلب إعداد البيانات المالية بما يتماشى مع معايير التقارير المالية الدولية استخدام بعض التقديرات لمحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة أحكامها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. استخدمت الإدارة أحكامها وقامت بعمل تقديرات عند تحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. الأجزاء التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيدات ، أو الأجزاء التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة بالنسبة للبيانات المالية مبينة في إيضاح 4.

مركبات ومعدات

تدرج بنود المركبات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تتم رسملة المصاريف اللاحقة فقط إذا زادت من المنافع الإقتصادية المستقبلية المضمنة في بند المركبات والمعدات. تدرج جميع المصاريف الأخرى في الأرباح أو الخسائر كمصروف عند تكبدها.

يحتسب إستهلاك الأصول باستخدام طريقة القسط الثابت من أجل تخصيص تكلفتها إلى قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

السنوات

4

4-5

3

سيارات

أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية

أصول تقنية المعلومات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للأصول ، ويتم تعديلها إذا كان ذلك ملائماً ، بتاريخ كل تقرير. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة المقدرة استردادها عن ذلك الأصل تخفض قيمته فوراً إلى القيمة المتوقعة استردادها. أرباح وخسائر استبعادات المركبات والمعدات تحدد عن طريق مقارنة المتحصلات والقيم الدفترية ومن ثم يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة. عندما تصبح جاهزة ، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى فئة الأصول المناسبة وتستهلك وفقاً لسياسات الشركة.

السياسات المحاسبية المطبقة للأدوات المالية بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9
السياسات المحاسبية بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 المطبقة في أو بعد 1 يناير 2018 على أرقام الفترة الحالية للأدوات المالية مبينة أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأصول المالية

عند الإدراج المبدئي ، يتم تصنيف الأصل المالي: بالقيمة العادلة ، بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلاً من الشرطين التاليين ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصل محتفظ به ضمن نموذج العمل الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية؛ و

- الشروط التعاقدية للأصل المالي تنشئ تدفقات نقدية في تواريخ محددة ، تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم.

تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى فقط إذا استوفت الشروط التالية ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصل المالي محتفظ به ضمن نموذج العمل الذي يهدف إلى تحقيق التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية؛ و

- الشروط التعاقدية للأصل المالي التي تنشئ تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم.

عند الإدراج المبدئي لأداة حقوق الملكية التي لم يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة ، يمكن أن تختار الشركة بشكل غير قابل للإلغاء أن تعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم هذا الاختيار وفقاً للإستثمار. تقاس جميع الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك ، وعند الإدراج المبدئي ، يمكن للشركة أن تصنف ، بشكل غير قابل للإلغاء ، الأصل المالي الذي يتوافق مع المتطلبات التي يجب قياسها بالتكلفة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، إذا أدى ذلك إلى التخلص من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

في الفترة الحالية والفترة السابقة ، تم تصنيف الإلتزامات المالية كإلتزامات مالية أخرى وتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ، باستثناء:

- الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يطبق التصنيف على المشتقات والإلتزامات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الإدراج المبدئي. الأرباح والخسائر من الإلتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى تعرض بشكل جزئي في الإيرادات الشاملة الأخرى (قيمة التغير في القيمة العادلة للإلتزام المالي المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الإلتزام لذلك الإلتزام ، والمحدد بالمبلغ الغير منسوب إلى التغيرات في أوضاع السوق المنشئة لمخاطر السوق) وجزئياً في الأرباح أو الخسائر (القيمة المتبقية للتغير في القيمة العادلة للإلتزام). يكون ذلك ما لم يكون عمل ذلك العرض عدم تطابق محاسبي ، حيث يتم في هذه الحالة عرض الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى التغيرات في مخاطر الإلتزام للإلتزام في الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأصول المالية (تابع)

- الإلتزامات المالية الناشئة من تحويل الأصول المالية الغير مؤهلة للإلغاء التصنيف أو عند الإستمرار في تطبيق منهج الإشتراك. إذا كان تحويل الأصول المالية لا يؤهل للإلغاء الإدراج ، يدرج الإلتزام المالي بالمقابل المستلم عن التحويل؛ و
- عقود الضمانات المالية والإلتزامات القرض.

إلغاء إدراج الإلتزامات المالية

يتم إلغاء إدراج الإلتزام المالي عندما يلغى (أي عند إلغاء الإلتزام المحدد في العقد أو يلغى).

تقييم نموذج العمل

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج العمل الذي يتم من خلاله الإحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة ، لأن ذلك يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة العمل والمعلومات المقدمة إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً . على وجه الخصوص ، ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على جني إيرادات فوائد تعاقدية ، الإحتفاظ بمعدل محدد ، مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الإلتزامات التي تمول تلك الأصول أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول ؛
 - كيفية تقييم أداء المحافظ وإبلاغ إدارة الشركة؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
 - كيفية تعويض مدراء النشاط التجاري -على سبيل المثال ، ما إذا كان التعويض مستنداً إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
 - وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة ، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل ، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف الشركة المعلن لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة ، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأنها ليس محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وليس محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط لسداد أصل المبلغ والفوائد

لأغراض هذا التقييم ، يُعرّف مصطلح "أصل المبلغ" بأنه القيمة العادلة للأصول المالية عند الإدراج المبدئي. يُعرّف مصطلح "الفائدة" بأنه المقابل للقيمة الزمنية للنقود ولمخاطر الإئتمان المصاحبة لأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر الإقراض الرئيسية الأخرى والتكاليف (أي: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، إلى جانب هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد ، تنظر الشركة في الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط.

عند إجراء التقييم ، تضع الشركة في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي قد تغير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية;
- الميزات الإيجابية;
- المدفوعات مقدماً وشروط التمديد;
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (مثل: ترتيبات عدم الرجوع إلى الأصل); و
- الميزات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود (مثل: إعادة التحديد الدوري لمعدلات الفائدة).

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج العمل الذي يحتفظ الصندوق بالأصول المالية ضمنه ، تتم إعادة تصنيف الأصول المالية. يتم تطبيق متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة ، بأثر مستقبلي منذ اليوم الأول لفترة التقرير الأولى التي تلي التغير في نموذج العمل والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للصندوق. خلال الفترة الحالية ، وفترة المحاسبة السابقة ، لم يوجد تغير في نموذج العمل الذي تحتفظ الشركة بموجبه بالأصول المالية ، لذا لم يتم إعادة تصنيف.

إلغاء الإدراج

أي أرباح/خسائر متراكمة مدرجة في الإيرادات الشاملة الأخرى بالنسبة للإستثمار في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ، لا تدرج في حساب الأرباح أو الخسائر عند إدراج تلك الأوراق المالية.

قياس الأصول والالتزامات المالية

الإستثمار في الأوراق المالية

يقاس الإستثمار في الأوراق المالية بـ:

- أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة ، حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة ، ولاحقاً بقيمتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- إستثمارات الأوراق المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، حيث تكون بالقيمة العادلة مع إدراج التغييرات مباشرة في الأرباح أو الخسائر; و
- الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

قياس الأصول والإلتزامات المالية (تابع)

الإستثمار في الأوراق المالية (تابع)

تختار الشركة أن تعرض في الإيرادات الشاملة الأخرى التغيرات في القيمة العادلة لبعض الإستثمارات في الأوراق المالية الغير محتفظ بها للمتاجرة. يتم الإختيار على أساس كل أداة على حده عند الإدراج المبدئي وهو غير قابل للإلغاء.

لا يتم أبداً إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ولا يتم إدراج إنخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر. تدرج توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت تمثل بوضوح إسترداد جزء من تكلفة الإستثمار ، في هذه الحالة يتم إدراجها في الإيرادات الشاملة الأخرى. الأرباح والخسائر المتراكمة المدرجة في الإيرادات الشاملة الأخرى تُحوّل إلى الأرباح المحتجزة عند إستبعاد الإستثمار.

الإلتزامات

قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يُدرج الصندوق مخصص خسارة بالنسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية الغير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الودائع والأرصدة لدى البنك.
- الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى.
- إستثمارات الأوراق المالية المدينة المدرجة بالتكلفة المطفأة.
- أصول مالية أخرى.
- عقود الضمانات المالية.

لم يتم إدراج خسارة إنخفاض في القيمة من الإستثمارات في الأسهم.

بإستثناء الأصول المالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة والتي تم شراؤها أو إنشاؤها ، ينبغي قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال مخصص الخسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً ، أي: الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة والتي تنشأ من أحداث تعثر محتملة في الأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (يشار إليها بالمرحلة 1)؛ أو
- الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة ، أي: الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (يشار إليها بالمرحلة 2 والمرحلة 3).

يكون مخصص الخسارة للخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة مطلوباً لأداة مالية إذا كانت مخاطر الإئتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الإدراج المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية ، يتم قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي التقدير المرجح للقيمة الحالية لخسائر الإئتمان. يتم قياسها بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق إستلامها والناشئة من عدد من السيناريوهات الإقتصادية المستقبلية المرجحة ، والمخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

■ **التزامات القرض غير المسحوب:** هي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة إلى الشركة إذا تم سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها.

■ **عقود الضمان المالي:** هي الدفعات المالية التي يتوقع ان تعوض حامل العقد مطروحا منها أي مبالغ تتوقع الشركة إستلامها من حامل العقد والمدين أو أي طرف آخر.

تقوم الشركة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي ، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تحمل خصائص مخاطر إقتصادية متماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل بإستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسه على أساس فردي أو جماعي.

العمر الإنتاجي المتوقع

بالنسبة للأدوات في المرحلتين 2 و 3 ، يعكس مخصص الخسارة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي المتوقع للأداة. بالنسبة لأغلب الأدوات ، فإن العمر الإنتاجي مقيد بالعمر التعاقدية المتبقي. الإستثناء هو لبعض الأدوات ذات الخصائص التالية: (أ) الأداة التي تحتوي عللا كلاً من قرض وعنصر إلتزام غير مسحوب ، (ب) الإلتزام التعاقدية لطلب إعادة سداد وإلغاء عنصر إلتزام السحب و (ج) التعرض لخسائر الإئتمان غير مقيد بفترة الإخطار التعاقدية. بالنسبة للمنتجات التي تقع في نطاق هذا الإستثناء ، يمكن أن يتجاوز العمر المتوقع فترة العقد المتبقية وهي الفترة التي لا يكون فيها التعرض للمخاطر مخففاً بإجراءات إدارة مخاطر الإئتمان العادية الخاصة بالشركة. تختلف هذه الفترة وفقاً للمنتج وفئة المخاطر وتقدير بناء على الخبرة التاريخية للتعرض لمخاطر مماثلة والنظر في إتخاذ إجراءات لإدارة مخاطر الإئتمان كجزء من المراجعة الدورية لمخاطر الإئتمان. إن تحديد الأداة التي تقع في نطاق هذا الإستثناء وتقدير العمر المتبقي الملائم يستند على الخبرة التاريخية ومخاطر الإئتمان المخففة هي ممارسة تتطلب إجراء إجتهاادات محاسبية.

الأصول المالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة

يكون الأصل المالي "ذو قيمة إئتمانية منخفضة" عند وقوع حدث أو أكثر يكون لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الأصل المالي ذو القيمة الإئتمانية المنخفضة بأنه في المرحلة 3 للأصول.

تتضمن الأدلة على إنخفاض القيمة الإئتمانية للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المٌصدر.
- الإخلال بالعقد مثل التعثر أو وقوع حدث مستحقات سابقة.
- إختفاء سوق نشط لأوراق مالية نظراً للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الإئتمانية المتكبدة.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

قد لا يمكن تحديد وقوع حدث فردي ، ويمكن للتأثير المجمع لعدة أحداث أن يتسبب في أن يصبح الأصل المالي ذو قيمة إئتمانية منخفضة. تقيم الشركة ما إذا كانت أداة الدين التي تقاس بها الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد إنخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير. لتقييم ما إذا كانت أداة الدين السيادية والتجارية قد إنخفضت قيمتها الائتمانية ، تضع الشركة في الاعتبار عدة عوامل مثل توقيت سداد الشرائح ومعدلات الائتمان والالتزام المقرض بالسداد.

يعتبر الدين بأنه ذو قيمة إئتمانية منخفضة عندما يتم منح إمتياز إلى المقرض نتيجة لتدهور الأوضاع المادية للمقرض ، إلا إذا وجد دليل على أنه نتيجة لمنح الإمتياز إنخفضت مخاطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على إنخفاض القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي يكون فيها الإمتياز متوقعاً وليس ممنوحاً بشكل فعلي ، يعتبر الأصل بأنه ذو قيمة إئتمانية منخفضة عند وجود دليل ملحوظ على إنخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك إستيفاء تعريف التعثر. يتضمن تعريف التعثر (أنظر ادناه) مؤشرات إحتمال عدم السداد والتوقف عن السداد إذا تجاوزت فترة إستحقاق المبلغ 90 يوماً أو أكثر. مع ذلك ، الحالات التي يكون فيها إنخفاض القيمة ليس مدرجاً للأصول لما يزيد عن 90 يوماً ، تكون مؤيدة بمعلومات معقولة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب الشركة جميع الأصول المالية والالتزامات المالية المصدرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات إنخفاض القيمة لتقييم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المبدئي. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ، سوف تقيس الشركة مخصص الخسارة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة بدلاً من فترة 12 شهراً. السياسة المحاسبية للشركة هي عدم إستخدام التوقع العملي بأن الأصول المالية ذات مخاطر إئتمان "منخفضة" في تاريخ التقرير تعتبر بأنه ليس لديها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، تراقب الشركة جميع الأصول المالية والالتزامات المالية المصدرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

عند تقدير ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد إرتفعت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي ، تقارن الشركة مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية في تاريخ التقرير بناء على فترة الإستحقاق المتبقية للأداة مع مخاطر التعثر التي تحدث والتي كانت متوقعة لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عند إدراج الأداة المالية لأول مرة. لإجراء هذا التقييم ، تضع الشركة في الاعتبار معلومات كمية ونوعية تعتبر معقولة ومؤيدة ، متضمنة الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية دون جهد أو تكلفة ، بناء على الخبرة التاريخية للشركة وتقييم مخاطر الائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

هناك عدة سيناريوهات إقتصادية تشكل أساساً لتحديد التعثر المحتمل عند الإدراج المبدئي وفي تواريخ التقرير اللاحقة. سوف يؤدي سيناريو إقتصادي مختلف إلى تعثر محتمل مختلف. إذا كان ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة التي تشكل أساساً للمتوسط المرجح للتعثر المحتمل المستخدم في تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد إرتفعت بصورة جوهرية.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

تتضمن المعلومات المستقبلية عوامل مستقبلية لمؤشرات الإقتصادي الكلي التي يتم الحصول عليها من إرشادات تنظيمية وتقارير الخبراء الإقتصاديين والمحللين الإقتصاديين وجهات حكومية ومؤسسات أخرى مماثلة ، إلى جانب الوضع في الإعتبار لمصادر داخلية وخارجية للمعلومات حول التوقعات الإقتصادية الفعلية والمتوقعة. بالنسبة للبيع بالتجزئة ، تتضمن معلومات التمويل المستقبلية نفس التوقعات الإقتصادية مثل التمويل التجاري مع توقعات إضافية لمؤشرات الإقتصاد المحلي.

تخصص الشركة أطرافها المقابلة لمستوى مخاطر إئتمان داخلية اعتماداً على جودتهم الإئتمانية. تضع الشركة في الإعتبار مخاطر الإئتمان عند إدراج الأصل وما إذا كانت هناك زيادة جوهرية به بشكل مستمر على مدى كل فترة تقرير. كما تضع في الإعتبار معلومات مستقبلية كمية ونوعية مؤيدة. يتم تضمين المؤشرات التالية بشكل خاص:

- شيكات مرتجعة متكررة.
- التصنيف الإئتماني الخارجي (كلما كان متاحاً).
- التأثير العكسي الفعلي أو المتوقع في العمل التجاري والأوضاع المالية أو الإقتصادية التي يتوقع أن تتسبب في تغير جوهري في إمكانية وفاء العميل بالتزاماته.
- التغيرات الجوهرية الفعلية أو المتوقعة في نتائج التشغيل الخاصة بالعميل.
- التغيرات الجوهرية في الأداء المتوقع وسلوك العميل ، بما في ذلك التغيرات في موقف مدفوعات عملاء الشركة والتغيرات في النتائج الإفتتاحية للعميل؛ و
- معلومات الإقتصاد الكلي: في نماذجها ، تعتمد الشركة على نطاق واسع من المعلومات المستقبلية كمدخلات الإقتصاد إلى جانب تحويلاتها. قد لا تحتوي المدخلات والنماذج المستخدمة في إحتساب الخسائر الإئتمانية على كافة خصائص السوق في نهاية تاريخ البيانات المالية. من أجل إظهار ذلك ، يتم عمل تعديلات كمية كتعديلات مؤقتة بإستخدام إجتهد خبير إئتماني.
- بغض النظر عن التحليل أعلاه ، يتم إفتراض الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان إذا زادت مستحقات العميل عن 30 يوماً لإجراء مدفوعات تعاقدية.
- تظهر العوامل النوعية التي تشير إلى الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان مبينة في نماذج التعثر المحتمل بشكل دوري.

مع ذلك ، تظل الشركة تضع في الإعتبار بشكل منفصل بعض العوامل الكمية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل جوهري. بالنسبة للتمويل التجاري ، يتم التركيز على الأصول المدرجة في "قائمة المراقبة" بمجرد وجود شكوك حول تدهور الملاءة الإئتمانية لطرف مقابل محدد.

بالنسبة لتمويل التجزئة ، عندما تزيد فترة مستحقات أصل ما عن 30 يوماً ، تعتبر الشركة بأن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان ويتم وضع الأصل في المرحلة 2 من نموذج إنخفاض القيمة ، أي: قياس مخصص الخسارة كخسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

أصول مالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة تم شراؤها أو إنشاؤها
الأصول المالية ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة التي تم شراؤها أو إنشاؤها تعامل بشكل مختلف نظراً لأن الأصل ذو قيمة إئتمانية منخفضة منذ الإدراج المبدئي. بالنسبة لتلك الأصول ، تدرج الشركة جميع التغيرات في الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة منذ الإدراج المبدئي كمخصص خسارة مع إدراج أي تغيرات في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المعاد هيكلتها أو المعدلة

إذا تمت إعادة التفاوض أو تعديل شروط الأصل المالي أو تم إستبدال أصل مالي قائم بآخر جديد نتيجة لصعوبات مالية تواجه المقترض ، يتم عندها إجراء تقدير حول ما إذا كان ينبغي إلغاء إدراج الأصل المالي وتقاس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على النحو التالي:

إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء الأصل القائم ، يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في إحتساب النقص النقدي من الأصل القائم.

إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سوف ينتج عنها إلغاء إدراج الأصل القائم ، يتم معاملة القيمة العادلة للأصل الجديد كتدفق نقدي نهائي من الأصل المالي القائم عند إلغاء إدراجه. يتم تضمين هذا المبلغ في إحتساب النقص النقدي من الأصل المالي القائم. يتم خصم النقص النقدي من التاريخ المتوقع لإلغاء الإدراج في تاريخ التقرير بإستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي القائم.

الشطب

يتم شطب الأصول المالية عندما لا يوجد توقع معقول للتحصيل ، مثل إخفاق المدين في الإشتراك في خطة السداد مع الشركة. عندما يتم شطب القروض أو المديونيات ، تستمر الشركة في نشاط الإنفاذ لمحاولة تحصيل المستحقات. عندما يتم التحصيل ، يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر.

عقود الضمانات المالية

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المٌصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها نتيجة لإخفاق مدين ما في سداد المبالغ عند إستحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

يتم مبدئياً قياس عقود الضمانات المالية التي تصدرها الشركة بقيمتها العادلة ، وإذا لم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولم تنشأ من تحويل الأصل المالي ، فتقاس لاحقاً بالقيمة الأكبر من بين:

● قيمة مخصص الخسارة المحدد وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9؛ و

● المبلغ المدرج مبدئياً مطروحاً منه ، وفقاً لما يكون ملائماً ، المبلغ المتراكم للدخل المدرج وفقاً لسياسات الشركة الخاصة بإدراج الإيرادات.

لم تقم الشركة بتصنيف أي عقود ضمانات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

تدرج الأدوات المالية المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يتم فيه الارتباط بعقد الأداة المالية المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. يعتمد أسلوب إدراج الربح أو الخسارة الناتجة حول ما إذا كانت الأدوات المشتقة مصنفة كأداة تحوط ، وإذا كانت كذلك ، طبيعة البند الذي تم التحوط منه. تحدد الشركة أدواتها المشتقة المتعلقة بمبادلات معدل الفائدة على أنها تحوط التدفق النقدي لتغطية تقلبات معدل الفائدة المتغير على اقتراضات طويلة الأجل في حال إستيفاء معايير التحوط.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط (تابع)

تدرج النسبة الفاعلة لتغييرات القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحددة والمؤهلة على أنها تغطيات التدفق النقدي في الإيرادات الشاملة الأخرى. يدرج الربح أو الخسارة المتعلقين بالنسبة غير الفاعلة مباشرة في الأرباح أو الخسائر. تدرج المبالغ المتراكمة في حقوق المساهمين من خلال الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها أدوات التحوط على الأرباح أو الخسائر. يدرج الربح أو الخسارة المتعلقة بالنسبة الفاعلة لأدوات التحوط في الأرباح أو الخسائر ضمن مصروفات الفوائد. عندما تنتهي صلاحية أداة من أدوات التحوط أو يتم بيعها أو عندما لا تقي أداة التحوط بمعايير محاسبة التحوط ، فإن أي ربح متراكم أو خسارة متراكمة في حقوق المساهمين في ذلك الوقت تدرج مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

بعض الأدوات المشتقة غير مؤهلة لمحاسبة التحوط. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية المشتقة مباشرة في الأرباح أو الخسائر ضمن "إيرادات تشغيل أخرى".

نقد وما يماثل النقد

يتضمن النقد وما يماثل النقد نقدية بالصندوق وودائع لدى بنوك واستثمارات أخرى عالية السيولة وقصيرة الأجل بفترة استحقاق أصلية لثلاث أشهر أو أقل وسحب على المكشوف من بنوك.

اقتراضات

تدرج الإقتراضات والتي تتضمن ودائع شركات وسندات غير قابلة للتحويل ، مبدئياً بالقيمة العادلة بالصافي من تكاليف المعاملة المتكبدة. تدرج الاقتراضات لاحقاً بالتكلفة المطفأة ، ويدرّج أي فرق بين المتحصلات (بالصافي من تكاليف المعاملة) وقيمة الاسترداد في الأرباح أو الخسائر على مدار فترة الاقتراضات بإستخدام طريقة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

مكافأة نهاية الخدمة ومستحقات الإجازة للموظفين

تستحق مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالشركة في تاريخ التقرير مع مراعاة متطلبات قانون العمل العُماني لعام 2003 وتعديلاته. تدرج مستحقات الإجازة السنوية عند استحقاقها للموظفين ويكون استحقاق للالتزام المقدّر للإجازة السنوية مقابل الخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى تاريخ التقرير. تدرج هذه المستحقات في الالتزامات المتداولة ، في حين يتم الإفصاح عن تلك التي تتعلق بمكافآت نهاية الخدمة كإلتزام غير متداول.

تدرج المساهمات في خطة تقاعد ذات مساهمات محددة بالنسبة للموظفين العُمانيين وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية لعام 1991، كمصروف في الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الالتزامات أخرى

تدرج الالتزامات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تدرج الالتزامات للمبالغ الواجب سدادها مستقبلاً مقابل البضائع والخدمات المستلمة سواءً أصدرت عنها فواتير للشركة أم لم تصدر.

المخصصات

تدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة إلزام حالي (قانوني أو إستدلالي) ينشأ من حدث سابق ، ويكون من المحتمل وبالإمكان قياس تكاليف تسوية الإلتزام بصورة موثوق منها.

توزيعات الأرباح

تدرج توزيعات الأرباح لمساهمي الشركة كالإلتزام في البيانات المالية في الفترة التي تعتمد فيها توزيعات الأرباح من جانب مساهمي الشركة.

تحقق الإيرادات

أدرجت الأصول المملوكة للشركة والتي تخضع للتأجير التمويلي في البيانات المالية على أنها "صافي استثمارات في مديونيات تمويلية" بمبلغ يساوي القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافاً إليها التكاليف المباشرة المبدئية ، مخصومة باستخدام معدل الفائدة المضمن في الإيجار ، والفرق بين إجمالي مستحقات عقد الإيجار وتكلفة الأصول المؤجرة بالإضافة إلى التكاليف المباشرة المبدئية ، كإيرادات تأجير تمويلي غير محققة. تتضمن التكاليف المباشرة المبدئية، مبالغ تزيد تدريجياً ومنسوبة مباشرة إلى التفاوض وترتيب الإيجار. لا تتضمن تلك التكاليف المصاريف العمومية مثل تلك المتكبدة من جانب فريق المبيعات والتسويق.

الإيرادات من التأجير التمويلي تمثل إجمالي الإيرادات من التأجير التمويلي التي يتم تخصيصها لفترة الإيجار باستخدام طريقة صافي الإستثمار ، والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت.

تدرج إيرادات التأجير التمويلي في الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالتحديد المقبوضات والمدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصل أو الإلتزام المالي إلى القيمة الدفترية للأصل أو الإلتزام المالي. ويتم وضع معدل الفائدة الفعلي عند الإدراج المبدئي للأصل أو الإلتزام المالي ولا يتم تغييره بعد ذلك.

تدرج فوائد مديونيات خصم الديون التجارية ورأس المال العامل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على مدى فترة الإتفاقية.

الفائدة على القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها وانخفضت قيمتها لا تدرج في الدخل ويتم تحويلها إلى حساب إحتياطي. يتم عكس قيدها من حساب الإحتياطي إلى حساب الإيرادات عند إستلامها نقداً.

تدرج فوائد التأخير ورسوم إنهاء ترتيبات الإيجار والتأمين ورسوم التشغيل الأخرى عند تحققها.

يتم إحتساب إيرادات توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في إستلام توزيعات الأرباح.

ربحية السهم الواحد

تقوم الشركة بعرض بيانات ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حملة الأسهم العادية للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم تحديد ربحية السهم الواحد

المخفضة بتعديل الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حملة الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات جميع الأسهم العادية المخفضة المحتملة.

التقارير المالية لقطاعات الأعمال

قطاعات الأعمال هي إحدى مكونات الشركة التي تشترك في أنشطة الأعمال والتي يمكن من خلالها تحقيق إيرادات وتكبد خسائر ، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المتعلقة بتعاملات مع أي من مكونات الشركة الأخرى ، وتتم مراجعة نتائج عملياتها بشكل منتظم بواسطة مسؤول اتخاذ القرارات التشغيلية ، من أجل إتخاذ قرارات حول تخصيص مصادر القطاع وتقييم أدائه ، والتي تتوفر لها معلومات مالية منفصلة. نتائج القطاع التي يتم التقرير عنها إلى مسؤول إتخاذ القرارات التشغيلية تتضمن بنود منسوبة مباشرة إلى القطاع إلى جانب تلك التي يمكن تخصيصها بشكل معقول.

التقارير المالية لقطاعات الأعمال (تابع)

تعمل الشركة في أنشطة التأجير ، وتيونيو جميعها في سلطنة عمان. على الرغم من أن لدى الشركة عملاء تجزئة وعملاء تجاريون ، محفظة الإيجار بالكامل تدار داخلياً كوحدة عمل واحدة. تمويل وتكاليف الشركة هي عامة ، وليست مخصصة بين هاتين المحفظتين.

معاملات بعملات أجنبية

العملة التنفيذية وعملة العرض

تعرض البنود المدرجة في البيانات المالية باستخدام الريال العماني وهو العملة التنفيذية للشركة وأيضاً بالدولار الأمريكي لأغراض توضيحية فقط. تم تحويل المبالغ بالدولار الأمريكي والمعمروضة في هذه البيانات المالية من الريال العماني باستخدام معدل صرف قدره 0.385 لكل دولار أمريكي. كافة المعلومات المالية المعمروضة بالريال العماني والدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف ، ما لم ينض على غير ذلك.

المعاملات والأرصدة

المعاملات بالعملات الأجنبية تحول قيمتها إلى العملة التنفيذية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. تدرج أرباح وخسائر صرف العملة الأجنبية الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وعن الصرف وفقاً لمعدلات الصرف بنهاية الفترة للأصول والإلتزامات النقدية المنفذة بعملات أجنبية في الأرباح أو الخسائر.

مصروفات الفوائد

تدرج مصروفات الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

عقود التأجير المصنفة مسبقاً على أنها عقود تأجير تشغيلية

عند الانتقال ، تم قياس التزامات التأجير بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير المتبقية ، مخصومة بمعدل الاقتراض الإضافي للشركة في 1 يناير 2019. يتم قياس أصول حق الاستخدام إما بـ :

- قيمتها الدفترية كما لو كان قد تم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 منذ تاريخ البدء مخصوماً باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ تقديم الطلب الأولي - طبقت الشركة هذا النهج على عقود تأجير العقارات الأكبر لها ، أو
- مبلغ مساوٍ لالتزامات التأجير ، يتم تعديله بمبلغ أي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة الدفع - طبقت الشركة هذا النهج على جميع عقود التأجير الأخرى.

استخدمت الشركة الوسائل العملية التالية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على عقود التأجير المصنفة مسبقاً على أنها عقود تأجير تشغيلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17.

- تم تطبيق معدل خصم واحد على محفظة عقود التأجير ذات الخصائص المتشابهة.
- تم تعديل أصول حق الاستخدام بمقدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 للعقد الباهظ مباشرة قبل تاريخ التطبيق الأولي ، كبديل لمراجعة انخفاض القيمة.
- تم استبعاد التكاليف المباشرة الأولية من قياس حق استخدام الأصل في تاريخ التطبيق الأولي.
- تم استخدام الممارسات السابقة عند تحديد مدة عقد التأجير إذا كان العقد يحتوي على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد التأجير.

عند الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 ، أقرت الشركة بمبلغ إضافي قدره 0.191 مليون ريال عماني من حق استخدام الأصول و 0.171 مليون ريال عماني من التزامات التأجير. عند قياس مطلوبات (الالتزامات) التأجير، قامت الشركة بخصم مدفوعات التأجير باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في 1 يناير 2019. يبلغ متوسط سعر الفائدة المطبق 7٪.

عقود التأجير التشغيلية (السياسة المحاسبية المطبقة قبل 1 يناير 2019)

يتم تصنيف عقود التأجير التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من مخاطر ومزايا الملكية على أنها عقود تأجير تشغيلية. يتم تحميل المدفوعات التي تتم بموجب عقود تأجير تشغيلية على الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني لفائدة المستخدم.

عقود التأجير (السياسة المحاسبية المطبقة من 1 يناير 2019)

قامت الشركة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 باستخدام منهج رجعي (إستعادي) معدل ، وبالتالي لم تتم إعادة بيان المعلومات المقارنة ولا يزال يتم الإبلاغ عنها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 و معيار إعداد التقارير المالية الدولي رقم 4. يتم الإفصاح عن تفاصيل السياسات المحاسبية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 بشكل منفصل إذا كانت مختلفة عن تلك المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 وتم الكشف عن تأثير التغييرات في الملاحظة رقم 2.

عند بدء العقد ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أم لا. العقد هو أو يحتوي على عقد تأجير ، إذا كان العقد ينص على الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل الدفع. لتقييم ما إذا كان العقد يحمل حق التحكم في استخدام أصل محدد ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان:

- ينطوي العقد على استخدام أصل محدد - قد يتم تحديد ذلك بشكل صريح أو ضمني ، ويجب أن يكون متميزاً لمادياً أو يمثل بشكل أساسي كل سعة الأصل المتميز فعلياً. إذا كان لدى المورد حق جوهري بديل ، فلا يتم تحديد الأصل ،

- يحق للشركة الحصول على جميع الفوائد الاقتصادية من استخدام الأصل بشكل كبير خلال فترة الاستخدام ، و

- يحق للشركة توجيه استخدام الأصل. تتمتع الشركة بهذا الحق عندما يكون لديها حقوق اتخاذ القرار الأكثر صلة بتغيير كيفية ولأي غرض يتم استخدام الأصل. في الحالات النادرة التي يكون فيها قرار تحديد كيفية استخدام الأصل ولأي غرض محدد مسبقاً ، يحق للشركة توجيه استخدام الأصل إذا:

- يحق للشركة تشغيل الأصل ، أو
- صممت الشركة الأصل بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيتم استخدامه.

عند بدء أو إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عنصر التأجير ، تخصص الشركة المقابل في العقد لكل عنصر من عقود التأجير على أساس أسعارها المستقلة النسبية.

تقر الشركة بحق استخدام الأصل والتزامات التأجير في تاريخ بدء التأجير. يتم قياس حق استخدام الأصل مبدئياً بالتكلفة ، والذي يشتمل على المبلغ الأولي للالتزامات التأجير المعدلة لأي مدفوعات تأجير تم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء ، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها وتقدير تكاليف تفكيك وإزالة الأصل الأساسي أو لاستعادة الأصل الأساسي أو الموقع الذي يوجد عليه مخصصاً منه أي حوافز تأجير.

يتم إهلاك قيمة حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى بداية نهاية العمر الإنتاجي لحق استخدام الأصل أو نهاية مدة عقد التأجير. يتم تحديد العمر الإنتاجي المقدر لحق استخدام الأصل على نفس أساس الأصول والممتلكات. بالإضافة إلى ذلك ، يتم تخفيض حق استخدام الأصل بشكل دوري عن طريق خسائر انخفاض القيمة ، إن وجدت ، وتعديلها من أجل إجراء بعض المعالجات للالتزامات التأجير.

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لم يتم سدادها في تاريخ البدء ، ويتم خصمها باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد التأجير أو ، إذا لم يكن بالإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة أي معدل الاقتراض الإضافي للشركة. تستخدم الشركة بشكل عام معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم.

تشمل مدفوعات التأجير المدرجة في قياس التزام التأجير ما يلي:

- المدفوعات الثابتة ، بما في ذلك المدفوعات الثابتة المضمنة ،
- مدفوعات التأجير المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء ،
- المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية ، و
- سعر الممارسة في إطار خيار الشراء الذي من المؤكد أن الشركة ستقوم بممارسته ،

دفعات التأجير في فترة تجديد اختيارية إذا كانت الشركة على يقين معقول من ممارسة خيار التمديد ، وعقوبات الإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن الشركة على يقين معقول من عدم الإنهيار^١.

يتم قياس التزام التأجير بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إعادة قياسها عندما يكون هناك تغيير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناشئة عن تغيير في المؤشر أو المعدل ، إذا كان هناك تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية ، أو إذا غيرت الشركة تقييم ما إذا كانت ستؤنيو خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء.

عندما يتم إعادة قياس التزام التأجير بهذه الطريقة ، يتم إجراء تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لحق استخدام لأصل ، أو يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لحق استخدام لأصل إلى الصفر.

تقدم الشركة حق استخدام الأصول الذي لا يستوفى تعريف الاستثمارات العقارية في "الممتلكات والمنشآت والمعدات" والتزامات التأجير في مواجهة بيان المركز المالي.

عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير للأصول منخفضة القيمة اختارت الشركة عدم الاعتراف بحق استخدام الأصول والتزامات التأجير الخاصة بعقود التأجير قصيرة الأجل لمدة ٢٤ شهر^١ أو أقل ، حيث لا يمكن إثبات نية لتمديد عقد التأجير لمدة أطول وتأجير الأصول منخفضة القيمة ، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات. تدرك الشركة بأن مدفوعات التأجير المرتبطة بهذه العقود تعتبر كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

الضريبة

تشتمل الضريبة على أرباح أو خسائر الفترة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم إثبات ضريبة الدخل في ابيان لأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى فيما عدا القدر الذي تتعلق فيه ببند يتم إثباتها بشكل مباشر في حقوق المساهمين ، عندها يتم إثباتها في حقوق المساهمين.

الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة دفعها على الربح الخاضع للضريبة للفترة ، باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو المتوقعة تطبيقها في تاريخ التقرير ، وأية تعديلات أخرى على الضريبة المستحقة الدفع عن سنوات سابقة.

يتم احتساب الضريبة المؤجلة على جميع الفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يستند احتساب مبلغ الضريبة المؤجلة على النسق المتوقع لتحقيق أو سداد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات باستخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو التي ستطبق بشكل واسع في تاريخ التقرير.

يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة فقط بالمقدار الذي تتوافر معه أرباح ضريبية مستقبلية يمكن إستغلال الأصل في مقابلها. يتم تخفيض الأصول الضريبية المؤجلة بالقدر الذي لا يمكن معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة محكومة كما هو وارد في قانون الشركات التجارية والقواعد التي حددتها الهيئة العامة لسوق المال والنظام الأساسي للشركة.

تعتمد الجمعية العامة السنوية مكافآت وأتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية وفقاً للمادة 106 من قانون الشركات التجارية لسنة 1974 ، وتعديلاته شريطة ألا تتجاوز تلك الأتعاب 5% من صافي الربح السنوي بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري وتوزيع التوزيعات النقدية لمساهمي الشركة على ألا تتجاوز تلك الأتعاب مبلغ 200.000 ريال عماني. ويجب ألا تتجاوز أتعاب حضور الجلسات لكل عضو مبلغ 10.000 ريال عماني في الفترة الواحدة.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية فقط ويتم إدراج صافي القيمة في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ بالقانون لإجراء المقاصة بين المبالغ المدرجة ، وتعتزم الشركة إما التسديد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الإلتزام في نفس الوقت.

ضمانات مالية

ضمن سياق الأعمال الإعتيادية ، تقوم الشركة بإصدار ضمانات مالية إلى البنوك نيابة عن عملائها وتدرج في البيانات المالية للشركة كـ "إلتزامات عرضية" إلى أن يتم إلغاؤها أو إنتهاء مدتها. في حال طلب البنك للضمان ، تدفع الشركة قيمة الضمان وتقوم بإستقطاعها من حساب العميل، الذي يشكل جزءاً من رصيد مديونية الأصل.

إلتزامات

الإلتزامات بالنسبة لعقود الصرف الآجلة مبينة في هذه البيانات المالية بالمعدلات التعاقدية. إلتزامات الإيجار مبينة بالقيم المتعاقد عليها في نهاية السنة.

4 - التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. تركز التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى والتي تعتقد الشركة أنها معقولة حسب الظروف والتي تشكل نتائجها أساس إجراء الاجتهادات حول القيم الدفترية للأصول والإلتزامات الظاهرة من مصادر أخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم تقييم التقديرات والاجتهادات بشكل مستمر وترتكز على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد أنها معقولة حسب الظروف. تمت مناقشة التقديرات والاجتهادات التي لها مخاطر جوهرية بأن تؤدي إلى تسوية مهمة على القيم الدفترية للأصول خلال الفترة المالية القادمة فيما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

4- التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة (تابع)

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد واختبار نموذج العمل. تحدد الشركة نموذج العمل بمستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية من أجل تحقيق هدف تجاري محدد. يتضمن هذا التقييم إجهادات محاسبية تعكس جميع الأدلة ذات الصلة بمتضمنة كيفية تقييم وقياس أداء الأصل ، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مدراء الأصول. تراقب الشركة الأصول النالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى التي تم إلغاء إدراجها قبل فترات إستحقاقها لفهم سبب إستبعادها وما إذا كان السبب يتماشى مع أهداف العمل التجاري الذي تم الإحتفاظ بالأصل من أجله. المراقبة هي جزء من تقييم الشركة المستمر لما إذا كان نموذج العمل الذي يحتفظ بالأصول المالية المتبقية ملائم ، وإذا لم يكن ملائماً ما إذا كان هناك تغير في نموذج العمل وبالتالي تغير في تصنيف هذه الأصول.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بمخصص يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً للأصول في المرحلة 1 أو الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة للأصول في المرحلة 2 أو 3. يتم ترحيل الأصل من المرحلة 2 عند وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المبدئي. لا يحدد معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ما يشكل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقدير ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل قد زادت بشكل جوهري ، تضع الشركة في الاعتبار معلومات مستقبلية كمية ونوعية ملائمة ومؤيدة. يتم افتراض زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا لم يتم العمل بسداد المبالغ التعاقدية لما يزيد عن 30 يوماً.

إنشاء مجموعة أصول ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (أي نوع المنتج الخاص بتسهيلات التجزئة). تراقب الشركة مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم مدى استمرار تماثلها. يكون ذلك مطلوباً من أجل الحرص على أنه في حالة تغير خصائص مخاطر الائتمان ، فيجب أن يكون هناك إعادة تجميع ملائمة للأصول. قد ينتج عن ذلك محافظ جديدة يتم إنشاؤها أو نقل الأصول إلى محفظة قائمة تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المتماثلة لمجموعة أصول الشركة. يكون إعادة تجميع المحافظ والانتقال بين المحافظ أكثر شيوعاً عند وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عند وجود زيادة جوهرية في الإنخفاض) وبالتالي تحويل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة ، أو بالعكس ، ولكن يمكن أن تحدث أيضاً ضمن المحفظة التي يستمر قياسها وفقاً لنفس أسس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً أو الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة مع تغير مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة نظراً لتأجيل مخاطر الائتمان الخاصة بالمحفظة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

4- التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة (تابع)

النماذج والإفتراضات المستخدمة

تستخدم الشركة عدة نماذج وإفتراضات في قياس القيمة العادلة الأصول المالية إلى جانب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق إجهادات محاسبية في تحديد النموذج الأنسب لكل نوع من أنواع الأصول ، إلى جانب تحديد الإفتراضات المستخدمة في هذه النماذج ، بما في ذلك الإفتراضات التي تتعلق بالموجهات الرئيسية لمخاطر الائتمان.

وضع وترجيح عدد من السيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/الأسواق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ، تستخدم الشركة معلومات مستقبلية معقولة ومؤيدة ، تستند على إفتراضات عن الحركة المستقبلية لموجهات الإقتصاد المختلفة وكيفية تأثيرها على بعضها البعض.

الخسارة الناتجة عن التعثر

الخسارة الناتجة عن التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر. تستند على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض إستلامها ، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات وتعزيزيات الائتمان المتكاملة.

الضريبة المؤجلة

تدرج أصول الضريبة المؤجلة لكافة الخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى مدى ما هو محتمل بأن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون متاحة مقابل إمكانية إستخدام الخسائر. يتطلب تقديرات هامة من الإدارة من أجل تحديد قيمة أصول الضريبة المؤجلة التي يمكن إدراجها على أساس التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة إلى جانب إستراتيجيات التخطيط الضريبية المستقبلية.

التجاوزات في حساب العميل

خلال الفترة، تم إكتشاف بعض التجاوزات في حساب إحدى الشركات التي تتعامل معها الشركة فيما يخص مستندات تم تقديمها من قبل هذا العميل. وفي هذا الصدد فإن الشركة قامت بإتخاذ إجراءات تصحيحية تتضمن رفع دعاوي قضائية ضد العميل، وإجراء مراجعة للإجراءات المتبعة داخليا. في رأينا، وبناء على الوضع الحالي لأعمال التحصيل، فإن الشركة قد حملت حساباتها مخصصا كافيا للديون المشكوك في تحصيلها على حساب هذا العميل

5 - أرصدة نقدية وبنكية

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
1,538	3,355	أرصدة لدى البنوك
58	41	نقد وشيكات بالصندوق
-	(6)	خصم: خسائر الائتمان المتوقع
1,596	3,390	

6 - صافي الاستثمار في مديونيات التمويل

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
141,687	148,644	إجمالي الاستثمار في التأجير التمويلي
(17,342)	(18,393)	إيرادات تمويل غير محققة
124,345	130,251	صافي مديونيات أقساط التمويل
50,943	36,018	مديونيات أنشطة خصم الديون
175,288	166,269	
(15,361)	(18,087)	ناقصا: مخصص انخفاض قيمة مديونيات التمويل
(2,325)	(3,214)	إيرادات تعاقدية غير مدرجة
157,602	144,968	

لا تدرج الشركة الإيرادات التعاقدية وذلك للالتزام بالقواعد والأحكام والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العماني فيما يتعلق بمديونيات عقود التأجير منخفضة القيمة وخصم الديون ، والتي تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من 89 يوماً . كما في 30 يونيو 2019، مديونيات عقود التأجير التي فات موعد استحقاقها وانخفضت قيمتها والتي لم تستحق عليها إيرادات تعاقدية بلغت 34.83 مليون ريال عماني التي تتضمن تصنيف نوعي بمقدار 0.106 مليون ريال عماني (2018- 21.7 مليون ريال عماني التي تتضمن تصنيف نوعي بمقدار 0.106 مليون ريال عماني).

6- صافي الاستثمار في مديونيات التمويل (تابع)

حركة إيرادات التأجير غير المحققة خلال الفترة كانت على النحو التالي:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
14,863	18,451	في 1 يناير
6,913	4,905	إضافات خلال السنة
(4,434)	(4,963)	مدرجة خلال السنة
17,342	18,393	في 30 يونيو

حركة مخصص انخفاض قيمة مديونيات التمويل خلال الفترة كانت كما يلي:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
14,429	16,223	في 1 يناير
(81)	-	التطبيق المبدئي لمعيار التقارير المالية الدولية
1,045	2,002	رقم 9
44		صافي المخصص خلال السنة
(76)	(138)	نقل من المستحقات
15,361	18,087	الديون المشطوبة خلال السنة
		في 30 يونيو

في 30 يونيو 2019 ، تم إنشاء محفظة بمبلغ 0.07 مليون ريال من إجمالي مديونيات التمويل منخفضة القيمة ، وذلك في مقابل الخسائر المتكبدة والتي لم يتم تحديدها في الجزء غير المتعثر من مديونيات التمويل. يتضمن الاستثمار في مديونيات التمويل مديونيات من أطراف ذات علاقة بمبلغ 3.91 مليون ريال عماني (2018- 1.16 مليون ريال عماني). راجع إيضاح 25.

إيضاحات حول البيانات المالية

للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

6. حركة الإيرادات التعاقدية غير المدرجة خلال الفترة كانت كما يلي:

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
2,122	2,684	في 1 يناير
203	530	إضافات خلال العام
		صافي الحجز خلال العام
2,325	3,214	في 30 يونيو

7 - أصل ضريبي مؤجل

تحتسب ضرائب الدخل المؤجلة على كافة الفروق الجوهرية المؤقتة وفقاً لطريقة الالتزام باستخدام معدل الضريبة الرئيسي البالغ 15% (2018 - 15%). يتعلق أصل الضريبة المؤجلة بمديونيات التأجير منخفضة القيمة. يدرج أصل الضريبة المؤجلة في بيان المركز المالي والحركة خلال الفترة هي كما يلي:

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
308	9	في 1 يناير
-	-	مدرجة في الأرباح أو الشامل (إيضاح 16)
308	9	في 30 يونيو

8 - مركبات ومعدات

أعمال	أثاث وتركيبات	سيارات	التكلفة
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	ومعدات مكتبية	ألف ريال عماني	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
650	627	23	1 يناير 2018
12	12	-	إضافات
662	639	23	30 يونيو 2018
740	478	23	في 1 يناير 2019
15	15	-	إضافات
755	493	23	في 30 يونيو 2019
624	601	23	الاستهلاك
11	11	-	في 1 يناير 2018
635	612	23	محمل للسنة
			في 30 يونيو 2018

476			453	23	في 1 يناير 2019
28	22		6	-	محمل للسنة
504	22		459	23	في 30 يونيو 2019
					صافي القيمة الدفترية
251	169		34	-	في 30 يونيو 2018
27		48	27	-	في 30 يونيو 2019

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ تمثل مبالغ متكبدة عن البرمجيات الجديدة للشركة.

9 - وديعة نظامية

يتطلب من الشركة الاحتفاظ بوديعة بمبلغ 250.000 ريال عماني (ما يعادل 649,351 دولار أمريكي) (2018 - 250,000 ريال عماني) (ما يعادل 649,351 دولار أمريكي) لدى البنك المركزي العماني وفقاً للوائح الترخيص المطبقة. خلال الفترة ، كسبت الوديعة فائدة بمعدل 1.5% (2018 - 1.5%) سنوياً.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

10 - رأس المال

يتكون رأسمال الشركة المصرح به من 500,000.000 سهم عادي بقيمة مائة بيضة للسهم (2018 - 500,000.000 سهم عادي بقيمة مائة بيضة للسهم الواحد) وتكون رأس المال المدفوع في 30 يونيو 2019 من 307,146,325 (30 يونيو 2018 - 299,654,952) سهم مدفوعة بالكامل بقيمة مائة بيضة للسهم الواحد.

خلال سنة 2019 , أصدرت الشركة 7,491,373 (2018 - 14,269,283) سهماً بقيمة 100 بيضة للسهم من خلال توزيعات أسهم منحة للمساهمين الحاليين مما أدى إلى زيادة رأس المال المدفوع للشركة بقيمة 0.75 مليون ريال عماني (2018 - 1.43 مليون ريال عماني).

فيما يلي أسماء المساهمين الرئيسيين الذين يملكون نسبة 10% أو أكثر من أسهم الشركة:

اسم المساهم	نسبة الحيازة	2019	2018
شركة فنكوب للاستثمار ش.م.م		23.18	23.15
شركة الزواوي للتجارة ش.م.م		17.45	17.45

11 - الاحتياطي القانوني

وفقاً للمادة رقم 106 من قانون الشركات التجارية لسنة 1974 ،تجنب سنوياً نسبة 10% من ربح الفترة إلى حساب احتياطي قانوني إلى أن يساوي الرصيد المتراكم لهذا الاحتياطي ثلث رأسمال الشركة المدفوع على الأقل. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع.

12 أ - الاحتياطي الخاص

وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني فإنه عندما تزيد القروض بعملات أجنبية عن نسبة 40% من صافي أصول الشركة يجب تكوين احتياطي عمالات أجنبية بنسبة 40% من الزيادة. تم تكوين نسبة 20% في الفترة الأولى التي تتجاوز فيها القروض نسبة 10% من صافي الأصول ونسبة 2.5% في كل سنة لاحقة. القيمة الدفترية لهذا الاحتياطي كما في 30 يونيو 2018 و 2019 هي أكثر من المطلوب قانوناً وقد اعتمد مجلس الإدارة ذلك بغرض توفير المرونة للاستفادة من فرص قروض أجنبية كيفما ومتى تبرز تلك الفرص.

12ب - احتياطي انخفاض القيمة

وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني ، عندما يكون إجمالي انخفاض قيمة مديونيات التمويل المحتسبة وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني يزيد عن مخصص انخفاض القيمة المحتسب بموجب متطلبات معيار القتراير المالية الدولية رقم 9 ، فإن الفرق بالصافي من الضريبة ، يتم تحويله إلى مخصص انخفاض القيمة بالتناسب مع الربح بع الضريبة. لا يكون احتياطي انخفاض القيمة متاحاً للتوزيع كأرباح أو لتضمينه في رأس المال والإحتياطيات لأغراض إحتساب معدل الملاءة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العماني.

13 - توزيعات أرباح مقترحة

في اجتماع الجمعية العمومية العامة في 24 يونيو 2019 إقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بمقدار 6.25% بمقدار 0.00625 ريال عماني للسهم الواحد بمبلغ 1,872,843 ريال عماني (2018 - 0.008 للسهم الواحد بمبلغ 2,283,085 ريال عماني) وتوزيعات أرباح أسهم منحة بمقدار 2.5% بمقدار 0.0025 ريال عماني للسهم الواحد بمبلغ 749,137 ريال عماني (2018 - 0.005 للسهم الواحد بمبلغ 1,426,928 ريال عماني). تمت الموافقة عليها وتنعكس في بيان التغيرات في حقوق المساهمين .

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

14 - اقتراضات

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
3,680	2,624	سحب على المكشوف من بنوك
34,200	31,400	قروض قصيرة الأجل
25,155	19,739	قروض طويلة الأجل - الجزء المتداول
63,035	53,763	اقتراضات قصيرة الأجل
15,757	20,867	الجزء غير المتداول من قروض طويلة الأجل
78,792	74,630	

- تخضع معدلات الفائدة على السحب على المكشوف والقروض طويلة الأجل إلى التغير حسب تقدير البنوك عند تجديد هذه التسهيلات والذي يحدث عموماً على نحو سنوي. تستحق القروض قصيرة الأجل خلال فترات تتراوح ما بين يوم واحد ومائة وثمانين يوماً.
- القيمة العادلة للاقتراضات قصيرة الأجل تقارب قيمها الدفترية.
- تتضمن القروض طويلة الأجل مبلغ 5.133 مليون ريال عماني (2018 - 14.39 مليون ريال عماني) منفذة بالدولار الأمريكي.
- مخاطر معدل الفائدة والاستحقاق ذو العلاقة مدرجين بإيضاح 30.

15 - التزامات أخرى

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
10,413	6,967	التزامات متعلقة بالتأجير
979	840	مستحقات للمصروفات
3,054	2,277	مقدمات مقبوضة من العملاء
611	789	فائدة مستحقة
241	268	مكافآت نهاية الخدمة
-	158	التزامات التأجير
4,318	543	التزامات أخرى
19,616	11,842	

- تتضمن الالتزامات المتعلقة بتمويل التأجير واستحقاق المصروفات مستحقات دفع لأطراف ذات علاقة تبلغ 0.167 مليون ريال عماني (2018 - 0.362 مليون ريال عماني). أنظر إيضاح 25.
- حركة مكافآت نهاية الخدمة خلال الفترة على النحو التالي:

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
218	252	1 يناير
23	25	محمل للفترة (إيضاح 22)
-	(9)	مدفوع خلال السنة
241	268	30 يونيو

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 (تابع)

16 - ضريبة الدخل

الضريبة المحملة خلال الفترة تتمثل بما يلي:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
503	60	ضريبة دخل حالية
-	-	عكس قيد الفترة السابقة
-	-	ضريبة مؤجلة (إيضاح 7)
503	60	

وفقاً للمرسوم السلطاني رقم 2017/9 الصادر في 19 فبراير 2017 من قبل حكومة سلطنة عمان، ارتفع معدل الضريبة على الشركات إلى 15%. ويطبق المرسوم السلطاني اعتباراً من الفترة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2018:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
2,305	398	الربح قبل ضريبة الدخل
503	60	لضريبة وفقاً للمعدلات الضريبية المطبقة
-	-	مخصص إضافي
-	-	عكس قيد الفترة السابقة
-	-	ضريبة مؤجلة
-	-	الفروقات المؤقتة
-	-	الأثر الضريبي من تعديل المخصص
-	-	الإفتتاحي لإحتياطي إنخفاض القيمة
-	-	بنود غير قابلة للخصم
503	60	مصروف الضريبة

الحركة في مخصص الضريبة هي على النحو التالي:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
402	438	في 1 يناير
503	60	محمل للسنة
-	-	عكس قيد الفترة السابقة
(272)	(286)	مدفوع خلال السنة
633	212	في 31 ديسمبر

لقد تم الإنتهاء من الربط الضريبي وتم الإتفاق على جميع السنوات حتى سنة 2014 مع الأمانة العامة للضرائب. لم تنتهي الأمانة العامة للضرائب من إجراء الربط الضريبي لسنة 2016 إلى 2018. ترى إدارة الشركة بأن الضرائب الإضافية ، إن وجدت ، المقدرة للسنوات الضريبية المفتوحة لن تكون جوهرية بالنسبة إلى المركز المالي للشركة كما في 30 يونيو 2019.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

17 - ودائع شركات وسندات غير قابلة للتحويل
تقبل الشركة ودائع لأجل من عملاء من الشركات وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني لمدة 6 أشهر كحد أدنى .

سندات غير قابلة للتحويل بمبلغ 5 مليون ريال عماني هي لمدة 3 سنوات وتحمل سعر فائدة كوبون سنوية بمقدار 5.25% سنوياً (2018 – 5.25% سنوياً). السندات غير مضمونة وتدفع الفائدة على أساس نصف سنوي.

18 - أدوات مالية مشتقة
أبرمت الشركة عقود مقايضة أسعار الفائدة مع أحد البنوك التجارية مقابل مبلغ إجمالي قدره 13.333 مليون دولار أمريكي (5.13 مليون ريال عماني) [2018 – 17.38 دولار أمريكي (6.69 مليون ريال عماني)] وذلك بهدف تغطية مخاطر الشركة لتقلبات أسعار الفائدة. معاملات مقايضة أسعار الفائدة تلزم الشركة بدفع معدل ثابت 2.81% طوال مدة إتفاقيات التحوط على المبالغ الاسمية المغطاة بإتفاقيات التحوط. تستند المبالغ الأصلية المغطاة على السداد حسب إتفاقية التسهيلات. تم تصنيف مقايضات أسعار الفائدة كتحوطات التدفقات النقدية ومحاسبة التحوط. كما في 30 يونيو 2019 ، التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأداة التحوط كان لديها قيمة عادلة موجبة بمبلغ 126,629 دولار أمريكي (48,752 ريال عماني) [2018 – 131,053 دولار أمريكي (50,455 ريال عماني)] ، التي تم إحتسابها كخسائر غير محققة في بيان التغيرات في حقوق المساهمين. خلال الفترة ، قررت الإدارة بأن المقايضات لتكون تحوطات تدفقات نقدية فعالة للغاية، وبالتالي فهي مؤهلة لمحاسبة التحوط.

إن أصل القرض لأجل غير المدفوع بموجب إتفاقية التسهيلات مع البنوك والقيمة الاسمية المغطاة بموجب ترتيبات مقايضات أسعار الفائدة كما في تاريخ التقرير كانت تعادل 5.13 مليون ريال عماني. يبين الجدول التالي القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة ، وهي تعادل القيمة السوقية ، مع المبالغ الافتراضية حسب فترة الاستحقاق. إن القيمة الافتراضية هي قيمة الأصول الضمنية للمشتقات ، ومعدل إشارة المشتقة أو المؤشر وهو أساس بناء أي تغيرات كما تتخذ أساساً لقياس التغيرات في قيمة الاشتقاقات.

القيمة الافتراضية في الفترة إلى الاستحقاق			
القيمة العادلة (السالبة)/الموجبة ألف ريال عماني	القيمة الافتراضية ألف ريال عماني	12-1 شهر ألف ريال عماني	1 – 5 سنوات ألف ريال عماني
49	5,133	2,566	2,567
(29)	677	677	-
50	6,692	6,691	-
21	7,369	7,368	-

30 يونيو 2019
عقود مقايضات سعر الفائدة

30 يونيو 2019
عقود العملات الأجنبية الآجلة
عقود مقايضات سعر الفائدة
الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

19 - إيرادات فوائد

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
4,325	4,823	تمويل أقساط
1,953	1,410	نشاط خصم الديون
6,278	6,233	

20 - مصروفات فوائد

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
365	451	ودائع شركات
130	130	سندات غير قابلة للتحويل
1,361	1,800	إقتراضات بنكية
1,856	2,381	

21 - إيرادات التشغيل الأخرى

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
390	243	أتعاب ورسوم خدمات ورسوم توثيق
176	60	رسوم واستردادات أخرى
566	303	

22 - مصروفات بيع ومصروفات عامة وإدارية

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
1,157	1,237	تكاليف الموظفين
181	209	أتعاب قانونية وقضائية
155	142	مصروفات المكتب
89	66	إيجار
21	25	أتعاب مهنية
36	33	اتصالات
28	9	مصروفات تسويق وترويج
1,667	1,721	

تكاليف الموظفين

792	829	رواتب وبدلات
286	320	مزايا أخرى
23	25	مكافآت نهاية الخدمة (إيضاح 15)
56	63	مساهمة تقاعد للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
1,157	1,237	

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

23 - ربحية السهم الواحد الأساسية

يتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية بقسمة صافي الربح المنسوب إلى المساهمين على المتوسط المرجح لعدد لأسهم العادية المصدرة خلال الفترة على النحو التالي:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
1,802	338	ربح الفترة المنسوب إلى حملة الأسهم العادية (ألف دولار أمريكي/ ألف ريال عماني)
307,146	307,146	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال الفترة (بالآلاف)
0.012 ر.ع	0.002 ر.ع	ربحية السهم الواحد الأساسية

حيث أن توزيع أرباح أسهم منحة قدرها 7,491,373 سهم خلال سنة 2019 كان إصداراً بدون مقابل فقد تمت معاملته ، لغرض احتساب ربحية السهم الواحد ، على أنه حدث في بداية سنة 2019.

لأغراض احتساب ربحية السهم الواحد المخفضة ، تمت تسوية المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة لتتحمّل تحويل كافة الأسهم العادية المخفضة المحتملة. وحيث لا توجد أسهم مخفضة محتملة، فإن ربحية السهم الواحد المعدلة مطابقة لربحية السهم الواحد الأساسية.

24 - صافي قيمة الأصول للسهم الواحد

إحتساب صافي قيمة الأصول للسهم الواحد كما يلي:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
39,396	40,109	صافي قيمة الأصول (ألف ريال عماني)
299,655	307,146	عدد الأسهم العادية القائمة في 30 يونيو (بالآلاف)
0.131 ر.ع	0.131 ر.ع	صافي قيمة الأصول للسهم الواحد

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

25 - أطراف ذات علاقة

معاملات

ارتبطت الشركة في سياق نشاطها الاعتيادي في معاملات مع أطراف ذات علاقة أخرى تتضمن مساهمين ذوي نفوذ جوهري وشركات لدى أعضاء مجلس الإدارة مصالح بها وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين. تم خلال الفترة تنفيذ المعاملات الهامة التالية مع أطراف ذات علاقة:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
-	70	إيرادات فوائد
21	-	إيرادات تشغيل أخرى
2		مصاريف تشغيل أخرى:
6	5	مصروفات الموظفين
8	6	مصروفات المكتب
3	3	فوائد على ودائع الشركات
		مكافآت وأتعاب حضور اجتماعات
15	19	مجلس الإدارة
32	33	

أرصدة نهاية الفترة الناشئة عن معاملات مع طرف ذو علاقة:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
		مستحق القبض من أطراف ذات علاقة:
1,159	3,911	تمويل تأجير وخصم ديون
26	26	دفعات أخرى
1,185	3,937	
		مستحق الدفع لأطراف ذات علاقة:
362	167	إلتزامات أخرى
200	150	ودائع شركات

تم تكوين مخصص لإنخفاض القيمة فيما يتعلق بالمدىونيّات من أطراف ذات علاقة بمبلغ لا شيء مليون ريال عماني (2018: لا شيء مليون ريال عماني).

مدفوعات للإدارة العليا

المبالغ المدفوعة أو المستحقة للإدارة العليا (خمسة موظفين) (2018- ستة موظفين) عن خدمات الموظفين مبينة فيما يلي:

2018 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
168	125	رواتب ومزايا أخرى
11	5	مكافآت نهاية الخدمة
179	130	

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

26 - إرتباطات

اعتمدت الشركة إرتباطات لعملاء كما في 30 يونيو 2019 قدرها 9.44 مليون ريال عماني (2018 - 2.24 مليون ريال عماني) والتي تعتمد على الوفاء بالشروط الملحق بها. الإرتباطات المتعلقة بالمصاريف الرأسمالية المستقبلية الغير مدرجة في البيانات المالية تبلغ 0.05 مليون ريال عماني (2018 - 0.11 مليون ريال عماني).

27 - التزامات عرضية

في 30 يونيو 2019، كانت هناك التزامات عرضية بمبلغ 2.62 مليون ريال عماني (2018 - 3.36 مليون ريال عماني) فيما يتعلق بالضمانات المالية للبنوك في سياق الأعمال الاعتيادية عن عملاء لا يتوقع أن تنشأ عنهم التزامات جوهرية. تغطي هذه الضمانات من خلال ضمانات مقابلة من العملاء بالإضافة إلى ضمانات أخرى.

28 - معلومات القطاعات

أنواع الأعمال

تزاوّل الشركة أنشطتها الرئيسية في مجال التمويل بالأقساط والتأجير للمركبات والأصول الأخرى وخصم الديون وأنشطة تمويل رأس المال العامل والمديونيات. تقدم وحدة الأعمال الإستراتيجية منتجات وخدمات مماثلة ويتم إدارتها كقطاع واحد. بالنسبة لوحدة الأعمال الاستراتيجية ، يقوم الرئيس التنفيذي بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية على أساس شهري. يتم قياس الأداء على أساس الربح قبل ضريبة الدخل ، كما وردت في تقارير الإدارة الداخلية. يعتبر الرئيس التنفيذي أعمال الشركة كقطاع تشغيلي واحد ويقوم بمراقبتها وفقاً لذلك.

29 - إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة الشركة تعرضها لمخاطر مالية مختلفة: مخاطر السوق (متضمنة مخاطر العملة ومخاطر معدلات الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويركز برنامج إدارة المخاطر للشركة بشكل عام على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية ويسعى لتقليل الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

تقوم الإدارة بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم الإدارة بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية عن طريق العمل عن قرب مع الوحدات التشغيلية بالشركة. يحدد مجلس الإدارة كتابياً مبادئ عامة لإدارة المخاطر وسياسات تغطي مجالات معينة مثل مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر الائتمان واستخدام الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة واستثمار فائض السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناشئة بسبب تغيرات عكسية في معدل الفائدة ومعدلات صرف العملات الأجنبية. لا تشارك الشركة بفاعلية في المتاجرة بالديون والأوراق المالية للأسهم وصرف العملات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر صرف العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر صرف العملة الأجنبية عندما تكون معاملات تجارية مستقبلية أو أصول أو التزامات مالية مدرجة منفذة بعملة غير العملة التنفيذية للشركة. غالبية معاملات الشركة تنفذ بالعملة التنفيذية. الشركة غير معرضة لمخاطر صرف العملة حيث ينفذ جزء كبير من اقتراضات الشركة بالعملة التنفيذية أو بالدولار الأمريكي والذي هو مربوط بالريال العماني.

كما ارتبطت الشركة بعقود أدوات مشتقة من أجل إدارة وتقليل مخاطر العملة الأجنبية الناشئة فيما يتعلق باقتراضات الشركة المنفذة بالدولار الأمريكي.

مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي عدم اليقين حول المكاسب المستقبلية بسبب التقلبات في أسعار الفائدة. تنشأ المخاطر عند عدم التطابق في الأصول والالتزامات والتي تخضع لتعديلات في معدل الفائدة ضمن فترة معينة. إن أهم مصدر لمثل هذه المخاطر هو اقتراضات الشركة وأنشطتها التمويلية حيث تنعكس التقلبات في معدلات الفائدة، إن وجدت، على نتائج العمليات.

إن فجوة معدل الفائدة هي وسيلة قياس شائعة لمخاطر المعدل. تظهر الفجوة الإيجابية عندما تتعرض الأصول لتغير في معدل الفائدة أكثر من الالتزامات في فترة محددة. أما الفجوة السلبية فهي عندما تتعرض الالتزامات لتغير معدل الفائدة أكثر من الأصول في فترة محددة. وتشمل أيضاً الأدوات المالية للشركة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق أيهما يأتي أولاً.

الاقتراضات الصادرة بمعدلات فائدة متغيرة تعرض الشركة إلى مخاطر معدلات الفائدة للتدفقات النقدية، بينما القروض التي تصدر بمعدلات فائدة ثابتة تعرضها إلى مخاطر معدلات الفائدة للقيمة العادلة. معدلات الفائدة على الاقتراضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل من البنوك خاضعة للتغيير عند إعادة التفاوض على التسهيلات وذلك على أساس سنوي في حالة السحب على المكشوف وعلى فترات أكثر بالنسبة للقروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل. تستخدم الشركة تحليل الحساسية لتحليل التكلفة المتغيرة للاقتراضات. وتقدر الإدارة أن تكاليف الفائدة للشركة حساسة حيث أن تغيير قدره 50 نقطة أساسية في متوسط تكلفة التمويل سيغير من تكلفة الفائدة على الاقتراضات بمبلغ قدره 0.37 مليون ريال عماني (2018 - 0.039 مليون ريال عماني). تعرض الشركة لمخاطر معدلات الفائدة مبين في إيضاح 30.

تتعرض الشركة للتقلبات في أسعار الفائدة على رصيد القرض لأجل. يتم استخدام الأدوات المالية المشتقة للحد من التعرض لتقلبات في أسعار الفائدة. في حين أن هذه تخضع لمخاطر أسعار السوق المتغيرة لاحقاً للتملك، يتم عامةً تقاص هذه التغييرات بالآثار العكسية على البنود التي يتم تحوطها.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ بسبب فشل أحد أطراف الأداة المالية بالوفاء بالتزامه مما يتسبب في تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. مخاطر الائتمان مهمة بالنسبة للشركة، لذلك تقوم الإدارة بإدارة تعرضها لمخاطر الائتمان بحذر. وضعت الشركة سياسات وإجراءات ائتمان لإدارة مخاطر الائتمان بما فيها تقييم التأجير وجدوى الائتمان واعتمادات الائتمان وتحديد حدود الائتمان والحصول على ضمانات تمثل الرهون على الأصول المستأجرة وإيداعات مالية و ضمانات ورهون شخصية على عقارات.

وتنشأ التركيزات بمخاطر الائتمان عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة عمل مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تكون لها صفات اقتصادية متشابهة مما يؤدي إلى أن تتأثر قدرات تلك الأطراف للوفاء بالتزام تعاقدية بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات بمخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء الشركة تجاه التطورات التي تؤثر على مجال عمل معين أو منطقة جغرافية معينة. تتم إدارة مخاطر الائتمان عن طريق تحليل منتظم لقدرة المستأجرين على الوفاء بالتزامات الدفع. يتضمن نشاط خصم الديون مبالغ مدفوعة مقدماً للعميل فيما يتعلق بالديون المحصلة وفوائد على هذه المبالغ ورسوم ذات علاقة. وفي حالة عجز زبائن العميل عن تسوية الديون المحصلة فإن الشركة تطالب العميل.

يعد تقدير مخاطر تعرض الطرف المقابل لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر ، آلية معقدة وتتطلب استخدام نموذج مخاطر الائتمان القائمة لتحديد عدة عوامل مثل التغيرات في مخاطر المحفظة وسلوك العميل وأوضاع السوق والتدفقات النقدية المتوقعة وإحتمال تعثر العميل وغيرها. يقوم الصندوق بقياس مخاطره الائتمانية باستخدام ثلاثة مشتقات هي التعثر المحتمل المشتق من إحتمال تعثر كل عميل بناء على خصائصه والسلوك الائتماني ، الخسارة عند التعثر والتي تحدد أقصى مبلغ يمكن للشركة أن يخسره في حالة تعثر العميل والتعرض للتعثر والذي يحتسب بناء على المدفوعات التعاقدية المستقبلية المتوقعة إستلامها من الطرف المقابل.

تضمين معلومات مستقبلية

بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ، تستخدم الشركة المعلومات المستقبلية التي تكون متاحة دون جهد أو تكلفة ، عند تقديرها للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان إلى جانب قياسها للخسائر الائتمانية المتوقعة. توظف الشركة متخصصين يستخدمون معلومات خارجية وداخلية لتشكيل "أساس حالة" لسيناريو التوقعات المستقبلية. تتضمن المعلومات الخارجية المستخدمة البيانات والتوقعات الاقتصادية المنشورة من مؤسسات حكومية والسلطات المالية.

تطبق الشركة الإحتمالات على سيناريوهات التوقعات التي تم تحديدها. سيناريو "أساس الحالة" هو أكثر نتيجة فردية محتملة وتتكون من المعلومات التي تستخدمها الشركة لتخطيط الإستراتيجية والموازنة. قامت الشركة بتحديد وتوثيق الموجهات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة للأدوات المالية ، باستخدام تحليل إحصائي للبيانات التاريخية ، وقامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الإقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

- التعثر المحتمل.
- الخسارة الناتجة من التعثر.
- التعرض للتعثر.

كما هو مبين أعلاه ، تستمد هذه الأرقام من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى ويتم تعديلها لكي تعكس المعلومات المستقبلية المرجحة.

التعثر المحتمل هو تقدير احتمال التعثر على مدى فترة زمنية. يتم تقديره في فترة زمنية محددة. يستند الإحتساب على نماذج إحصائية ، ويتم تقديره بإستخدام أدوات تقييم متماشية مع مختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرض للمخاطر. تستند نماذج الإحصاءات على بيانات السوق (كلما كانت متاحة) ، إلى جانب بيانات داخلية تتكون من عوامل كمية ونوعية. يتم تقدير التعثر المحتمل مع الوضع في الإعتبار فترات الإستحقاق التعاقدية للتعرض للمخاطر ومعدلات السداد المقدرة. يستند التقدير على الأوضاع الحالية ، معدلة من أجل الأخذ في الإعتبار تقديرات الأوضاع المستقبلية التي تؤثر على التعثر المحتمل.

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. تقدّر الشركة مؤشرات الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على الخبرة في معدلات إسترداد المطالبات مقابل الأطراف المتعثرة. تضع نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر في الإعتبار الهيكل وقيمة الضمانات وعمر المطالبة والصناعة التي يعمل بها الطرف المقابل وتكاليف إسترداد أي ضمانات ومعدلات (أي: الخروج من حالة التعثر). نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر للأصول غير المضمونة تضع في الإعتبار توقيت التحصيل ومعدلات التحصيل وعمر المطالبات. يكون الإحتساب على أساس التدفقات النقدية المخصومة. الخسارة الناتجة عن التعثر التنظيمية يتم إدراجها في المحافظ ذات البيانات التاريخية المحدودة والمحافظ ذات التعثر المنخفض.

التعرض للتعثر هو تقدير للتعرض للمخاطر الحالي للتسهيلات الممولة. بالنسبة للتسهيلات غير الممولة ، يكون التعرض للتعثر لمنتج ذو عوامل تعهدات إئتمانية وقيم تعاقدية. التعرض للتعثر في تاريخ مستقبلي يضع في الإعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض للتعثر بعد تاريخ التقرير ، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والفوائد ، والسحوبات المتوقعة من التسهيلات التي تم الإلتزام بها. يعكس منهج الشركة بالنسبة للتعرض للتعثر التغيرات في الرصيد القائم على مدى عمر القرض وفقاً لما تسمح به الشروط التعاقدية الحالية ، مثل فترات الإطفاء والسداد المبكر أو السداد الفائض

والتغيرات في إستخدام إلتزامات السحب وإجراءات التخفيف من الإئتمان المتخذة قبل التعثر. تستخدم الشركة نماذج التعرض للتعثر التي تعكس خصائص المحافظ.

تقيس الشركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة بالوضع في الإعتبار مخاطر التعثر على مدى أقصى فترة تعاقدية (بما في ذلك خيارات التمديد) التي تتعرض خلالها المنشأة لمخاطر الإئتمان وليس مدة أطول ، حتى وإن تم تمديد أو تجديد العقد وهي ممارسة تجارية معتادة.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

مع ذلك ، بالنسبة للأدوات المالية مثل تسهيلات الائتمان المتجددة التي تحتوي على قرض وعنصر إلزام غير مسحوب ، فإن القدرة التعاقدية للشركة لطلب سداد وإلغاء الإلتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض الشركة لخسائر إئتمانية في فترة الإخطار التعاقدية. بالنسبة لتلك الأدوات المالية، تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الفترة التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان ولن تخفف الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان ، حتى وإن تم تمديد تلك الفترة لما بعد فترة التعاقد القصوى.

لا يكون لهذه الأدوات المالية تحمل فترة سداد ثابتة أو هيكلية لإعادة السداد ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة مع ذلك ، لا تفرض الشركة في إطار الإدارة اليومية حق تعاقدية لإلغاء هذه الأدوات المالية.

يحدث ذلك لأن هذه الأدوات المالية تدار بشكل جماعي وتلغى فقط عندما تعلم الشركة بزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في مرحلة التسهيل. يتم تقدير الفترة الأطول بالأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع الشركة إتخاذها للتخفيف من الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل تخفيض القيود أو إلغاء الإلتزام القرض.

التجميع بناء على خصائص المخاطر المشتركة

عندما يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية بناء على خصائص المخاطر المشتركة ، مثل:

- نوع الأداة.
- مستوى مخاطر الائتمان.
- نوع الضمان.

تتم مراجعة التجميع بشكل مستمر لضمان أن كل شركة تتكون من تعرضات متجانسة. تستخدم الشركة معلومات قياسية خارجية لمحاظ ذات بيانات تاريخية مقيدة وبالنسبة للمحافظ ذات التعثر المنخفض حيث لا يتوجد أحداث تعثر تاريخية.

لدى الشركة سياسات واضحة لتحديد بشكل مبكر الإشارات التحذيرية ولاتخاذ إجراءات علاجية في الوقت المناسب. بعض مؤشرات التحذير المبكر مبينة أدناه:

- شيكات مرتجعة متكررة.
- عدم القدرة على الوصول إلى الشخص عبر الهاتف أو شخصياً .
- عدم الرد على الرسائل المكتوبة.
- مرثيات غير جيدة في السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)
التجميع بناء على خصائص المخاطر المشتركة (تابع)

ألف ريال عماني	إحتياطي الفائدة وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	صافي القيمة الدفترية	الفرق بين المخصص المطلوب من البنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به	مخصص محتفظ به بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	مخصص مطلوب بموجب معايير البنك المركزي العماني	إجمالي القيمة الدفترية	تصنيف الأصول بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	تصنيف الأصول وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني
	(8)	(7) = (3)-(5)	(6) = (4)-(5)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
	-	95,352	(403)	403	-	95,755	المرحلة 1	معيارية
	-	34,799	(1,040)	1,040	-	35,839	المرحلة 2	
	-	184	(54)	54	-	238	المرحلة 3	
	-	130,335	(1,497)	1,497	-	131,832		إجمالي فرعي
	237	4,897	(1,708)	2,214	506	7,111	المرحلة 3	تحت الملاحظة
	237	4,897	(1,708)	2,214	506	7,111		إجمالي فرعي
	342	3,335	(1,463)	2,948	1,485	6,283		دون المعيار
	342	3,335	(1,463)	2,948	1,485	6,283		إجمالي فرعي
	129	1,334	308	589	897	1,923	المرحلة 3	مشكوك فيها
	129	1,334	308	589	897	1,923		إجمالي فرعي
	2,505	5,140	2,635	13,980	16,615	19,120	المرحلة 3	خسارة
	2,505	5,140	2,635	13,980	16,615	19,120		إجمالي فرعي
	-	95,352	(403)	403	-	95,755	المرحلة 1	الإجمالي
	-	34,799	(1,040)	1,040	-	35,839	المرحلة 2	
	3,213	14,890	(282)	19,785	19,503	34,675	المرحلة 3	
	3,213	152,042	(1,767)	21,228	19,503	166,269	الإجمالي	

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

التجميع بناء على خصائص المخاطر المشتركة (تابع)

إلى جانب ما ورد أعلاه ، تحتفظ الشركة بخسائر إئتمانية متوقعة بمبلغ 0.07 مليون ريال عماني على أرصدة بنكية وإلتزامات ومطلوبات طارئة. يوجد مخصص للبنك المركزي بمبلغ 0.09 مليون ريال عماني على إلتزامات طارئة مصنفة وفقاً للبنك المركزي العماني.

تصنيف الأصول وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	تصنيف الأصول بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص مطلوب بموجب معايير البنك المركزي العماني	مخصص محتفظ به بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	الفرق بين المخصص المطلوب من البنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به	إحتياطي الفائدة وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	ألف ريال عماني
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6) = (4) - (5)	(7) = (3) - (5)	(8)
مصنفة بأنها متعثرة	المرحلة 3	2,741	1,118	1,034	84	1,707	217
إجمالي	أ	2,741	1,118	1,034	84	1,707	217

يوضح الجدول أدناه مقارنة بين مخصص إنخفاض القيمة والخسارة المحتفظ بها بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 والمطلوب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني:

وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	الفرق
الفترة الحالية	الفترة الحالية	الفترة السابقة
2,008	2,008	-
22,716	21,228	1,488
20.71%	20.85%	(0.14%)
8.16%	9.27%	(1.11%)

خسارة إنخفاض القيمة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر
خصصات مطلوبة وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني/محتفظ بها بموجب معيار
التقارير المالية الدولية رقم 9
إجمالي معدل القرض التعثر (نسبة مئوية)
صافي معدل القرض المتعثر (نسبة مئوية)

* تم تحويل مبلغ 0.482 مليون ريال عماني (بالصافي من أثر الضريبة بمعدل 15 %) إلى إحتياطي إنخفاض القيمة. إذا تم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر ، لكان صافي الربح بعد الضريبة 0.08 مليون ريال عماني.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول أدناه أقصى تعرض لمخاطر الائتمان. يعرض أقصى تعرض لمخاطر الائتمان قبل التخفيف من خلال استخدام إتفاقيات ضمانات:

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
1,538	3,355	أرصدة لدى البنك
175,288	166,269	صافي الإستثمار في مديونيات التمويل
514	462	مديونيات أخرى
177,340	170,086	

يعرض الجدول أعلاه أسوأ سيناريو للتعرض لمخاطر الائتمان للشركة في 30 يونيو 2019 و 2018 مع الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزيات للإئتمان. بالنسبة للأصول داخل بنود الميزانية العمومية ، يستند التعرض لمخاطر الائتمان المذكور أعلاه على صافي القيم الدفترية التي تم الإفصاح عنها في بيان المركز المالي.

كما يتضح أعلاه ، ينشأ أهم تعرض لمخاطر الائتمان من صافي الإستثمار في مديونيات التمويل للعملاء (بما في ذلك الإلتزامات) والمبالغ المستحقة من البنوك.

في 30 يونيو 2019 و 2018 ، لم يكن لدى الشركة أي تركيز لعميل فردي في صافي مديونيات التمويل. لا يملك أي عميل فردي أكثر من 10 % من إجمالي مبالغ صافي الإستثمار في مديونيات التمويل.

تركيز القطاع الإقتصادي لإجمالي الإستثمار في مديونيات التمويل

2018	2019	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
49,279	53,227	قطاع الأفراد
126,009	113,042	قطاع العمل التجاري
175,288	166,269	

جودة الائتمان وفقاً لفئة الأصول المالية

جميع الإيجارات التي أجرتها الشركة هي مقابل ضمان الأصول الممولة وفي بعض الحالات ، إن تطلب الأمر ، مقابل ضمان إضافي. تراقب الشركة بشكل منتظم جودة الائتمان لأصولها المالية.

مديونيات الشركة التي هي ليست مستحقات سابقة أو منخفضة القيمة والمستحقات السابقة وليست منخفضة القيمة ، تتكون من 64 % و 15 % من صافي الإستثمار في مديونيات التمويل (2018 - 74 % و 13 %) على الترتيب.

تحد الشركة من متعرضها لمخاطر الائتمان من خلال التعامل مع بنوك ذات سمعة مرموقة.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

مديونيات التمويل المعاد التفاوض بشأنها

مديونيات التمويل المعاد التفاوض بشأنها كما في 30 يونيو 2019 هي 2.74 مليون ريال عماني (2018 - 1.88 مليون ريال عماني) وتتضمن قروض منخفضة القيمة بمبلغ 2.74 مليون ريال عماني (2018 - 1.75 مليون ريال عماني).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون الشركة قادرة على الوفاء بمتطلبات التمويل. يمكن أن تكون أسباب مخاطر السيولة تقلبات السوق أو تدني معدلات الائتمان ، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل.

تقوم الإدارة ولجنة إدارة التزامات الأصول بمراجعة مصادر التمويل بشكل منتظم ، وتتم مراقبتها بشكل متنوع من خلال الإقتراضات قصيرة وطويلة الأجل ، والزيادة في عدد المقرضين ، تطوير منتجات إضافية مثل ودائع الشركات والبحث عن معدلات فائدة ثابتة لفترات أطول. تتم إدارة التمويل بواسطة قسم الخزينة بالشركة. تتضمن إدارة ومراقبة التدفقات النقدية اليومية وإحتياجات التمويل. يتحقق ذلك من خلال الإحتفاظ بتسهيلات إئتمانية لتغطية صافي الإحتياجات المستقبلية ومراقبة توقعات التدفقات النقدية. فترة إستحقاق الإلتزامات المالية للشركة وصافي الإلتزامات المالية المشتقة التي تمت تسويتها مبينة في لإيضاح 30.

إدارة رأس المال

تهدف الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية من أجل تحقيق عائد للمساهمين والإستفادة من أصحاب المصلحة الآخرين وللحفاظ على هيكل رأسمالية مثالية من أجل تقليل تكلفة رأس المال.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال والإلتزام بالتشريعات ، قد تتخذ الشركة إجراءات إستراتيجية ملائمة.

يطلب البنك المركزي العماني من الشركة الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال المدفوع بمبلغ 25 مليون ريال عماني وهو ما تم تحقيقه بالفعل.

تماشياً مع التشريعات السائدة في الصناعة ، تراقب الشركة رأس المال على أساس معدل المديونية ومعدلات الإقتراض. يتم إحتساب معدل المديونية على أنه إجمالي الإقتراض (متضمناً "الإقتراضات المتداولة وغير المتداولة") مقسومة على إجمالي حقوق الملكية كما هو مبين في بيان المركز المالي. يتم إحتساب معدل الإقتراض على أنه إجمالي الإلتزامات الخارجية مقسوماً على صافي القيمة (بإستثناء إحتياطات محددة ، إحتياطي إنخفاض القيمة وتوزيعات الأرباح النقدية المقترحة).

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

إدارة رأس المال (تابع)

خلال سنة 2019 و 2018 ، كانت إستراتيجية الشركة هي الاحتفاظ بمعدلات مديونية وإقتراض ضمن 5 مرات حقوق الملكية. كانت معدلات المديونية والإقتراض في 30 يونيو 2019 و 2018 كما يلي:

2019	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
97,216	100,673	إجمالي الإقتراضات
109,270	120,922	إجمالي الإلتزامات الخارجية
40,109	39,396	إجمالي حقوق الملكية
38,020	38,501	صافي القيمة (معرفة أعلاه)
2.42	2.56	معدل المديونية (مرات)
2.87	3.14	معدل الإقتراض (مرات)

القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية الغير متاجر بها في سوق نشط بإستخدام التدفقات النقدية المخصومة المقدرة (المستوى 3). يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات في أوراق مالية مدرجة بالسعار المدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول وإلتزامات مماثلة (المستوى 1). الأدوات المالية المشتقة المدرجة بالقيمة العادلة تبلغ 8,752 ريال عماني (2018: 50,455 ريال عماني) ويتم تقييمها بإستخدام مدخلات المستوى 2. تم إفتراض أن القيمة الدفترية مطروحاً منها مخصص خسارة إنخفاض القيمة ، هي مقاربة لقيمتها العادلة. تم تعريف المستويات المختلفة كما يلي:

- المستوى 1: أسعار مدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول وإلتزامات مماثلة.
- المستوى 2: مدخلات عدا عن الأسعار المدرجة المضمنة في المستوى 1 والملاحظة للأصول والإلتزامات ، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3: مدخلات للأصول والإلتزامات التي لا تستند على بيانات سوق ملحوظة (مدخلات غير ملحوظة).

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)
30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

مخاطر سعر الفائدة
يلخص الجدول أدناه تعرض الشركة لمخاطر سعر الفائدة. يتضمن الجدول أصول والتزامات الشركة بالقيمة الدفترية مصنفاً بإعادة التسعير التعاقدية وتواريخ الاستحقاق أيهما يأتي أولاً كما في 30 يونيو 2019:

30 يونيو 2019	حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	6 - 12 شهراً ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة ألف ريال عماني	المجموع ألف ريال عماني
أصول							
أرصدة نقدية وبنكية							
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	37,765	20,679	36,225	21,013	29,286	3,390	144,968
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدّم	-	-	-	-	-	462	462
البيانات مالية المشتقة	-	-	-	-	-	49	49
أصل ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	9	9
مركبات ومعدات وحق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	210	210
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	48	48
وديعة نظامية	250	-	-	-	-	-	250
إجمالي الأصول	38,015	20,679	36,225	21,013	29,286	4,161	149,379
حقوق المساهمين والالتزامات							
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	40,109	40,109
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	34,024	-	-	-	-	-	34,024
إلتزامات أخرى	-	-	-	-	-	11,842	11,842
ضريبة مستحقة الدفع	-	-	-	-	-	212	212
ودائع شركات	5,034	3,470	9,082	-	-	-	17,586
سندات غير قابلة للتحويل	5,000	-	-	-	-	-	5,000
قيمة عادلة سالبة للمشتقات	-	-	-	-	-	-	-
قروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)	21,472	19,134	-	-	-	-	40,606
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات	65,530	22,604	9,082	-	-	52,163	149,379
الفجوة بين الأصول والالتزامات	(27,515)	(1,925)	27,143	21,013	29,286	(48,002)	-
الفجوة التراكمية بين الأصول والالتزامات	(27,515)	(29,440)	(2,297)	18,716	48,002	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر سعر الفائدة (تابع)

30 يونيو 2018	حتى 6 أشهر	6 - 12 شهراً	من سنة إلى سنتين	من 2 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة	المجموع
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
أصول							
أرصدة نقدية وبنكية	-	-	-	-	-	1,596	1,596
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	45,457	31,124	30,088	20,971	27,962	-	157,602
الأدوات المالية المشتقة	-	-	-	-	-	21	21
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدمة	-	-	-	-	-	514	514
أصل ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	308	308
مركبات ومعدات وحق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	27	27
وديعة نظامية	250	-	-	-	-	-	250
إجمالي الأصول	47,707	31,124	30,088	20,971	27,962	2,466	160,318
حقوق المساهمين والالتزامات							
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	39,396	39,396
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	37,880	-	-	-	-	-	37,880
التزامات أخرى	-	-	-	-	-	19,616	19,616
ضريبة مستحقة الدفع	-	-	-	-	-	633	633
ودائع شركات	5,282	6,550	4,341	708	-	-	16,881
سندات غير قابلة للتحويل	-	-	5,000	-	-	-	5,000
قيمة عادلة سالبة للمشتقات	-	-	-	-	-	-	-
قروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)	37,062	3,850	-	-	-	-	40,912
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات	80,224	10,400	9,341	708	-	59,645	160,318
الفجوة بين الأصول والالتزامات	(32,517)	20,724	20,747	20,263	27,962	(57,179)	-
الفجوة التراكمية بين الأصول والالتزامات	(32,517)	(11,793)	8,954	29,217	57,179	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة

المبالغ المفصح عنها في الجدول أدناه تحلل أصول والتزامات الشركة كما في 30 يونيو 2019 و30 يونيو 2018 المتعلقة بمجموعات الاستحقاق ذات الصلة على أساس الفترة المتبقية في تاريخ التقرير لتاريخ الاستحقاق التعاقدية. المبالغ المفصح عنها هي تدفقات نقدية تعاقدية غير مضمونة. الأرصدة المستحقة خلال 12 شهراً تساوي أرصدها الدفترية حيث أن أثر الخصم غير جوهري.

30 يونيو 2019	حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	6 - 12 شهوراً ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة ألف ريال عماني	المجموع ألف ريال عماني
أصول							
أرصدة نقدية وبنكية	3,390	-	-	-	-	-	3,390
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	37,765	20,679	36,225	21,013	29,286	144,968	144,968
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدم	-	-	-	-	-	462	462
البيانات المالية المشتقة	-	-	-	-	-	49	49
أصول ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	9	9
مركبات ومعدات وحق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	203	203
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	48	48
وديعة نظامية	-	-	-	-	-	250	250
إجمالي الأصول	41,155	20,679	36,225	21,013	29,286	1,021	149,379
حقوق المساهمين والالتزامات							
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	40,109	40,109
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	34,024	-	-	-	-	-	34,024
إلتزامات أخرى	11,574	-	-	-	268	-	11,842
ضريبة مستحقة الدفع	212	-	-	-	-	-	212
ودائع شركات	5,035	3,470	9,081	-	-	-	17,586
سندات غير قابله للتحويل	5,000	-	-	-	-	-	5,000
قروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)	11,191	8,548	14,517	6,350	-	-	40,606
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات	67,037	12,018	23,598	6,350	268	40,109	149,379

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

30 يونيو 2019	حتى 6 أشهر	6 - 12 شهراً	من سنة إلى سنتين	من 2 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة	المجموع
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
فجوة الاستحقاق (باستثناء خارج الميزانية العمومية)	(25,881)	8,661	12,627	14,663	29,018	(39,088)	-
الفجوة التراكمية للاستحقاق	(25,881)	(17,220)	(4,593)	10,070	39,088	-	-
أصول خارج الميزانية العمومية	-	-	-	-	-	-	-
عقود صرف عملة أجنبية آجلة	41,155	20,679	36,225	21,013	29,286	1,021	149,379
إجمالي الأصول (متضمنة خارج الميزانية العمومية)	-	-	-	-	-	-	-
التزامات خارج الميزانية العمومية	67,036	12,018	23,598	6,350	268	40,109	149,379
عقود صرف عملة أجنبية آجلة	(25,881)	8,661	12,627	14,663	29,018	(39,088)	-
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات (متضمنة خارج الميزانية العمومية)	(25,881)	(17,220)	(4,593)	10,070	39,088	-	-
فجوة الاستحقاق							
الفجوة التراكمية للاستحقاق							

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

30 يونيو 2018	حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	6 - 12 شهراً ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة ألف ريال عماني	المجموع ألف ريال عماني
أصول							
أرصدة نقدية وبنكية	1,596	-	-	-	-	-	1,596
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	47,457	31,124	30,088	20,088	27,962	-	157,602
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدم	-	-	-	-	-	514	514
الأدوات المالية المشتقة	-	-	-	-	-	21	21
أصول ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	308	308
مركبات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	27	27
وديعة نظامية	-	-	-	-	-	250	250
إجمالي الأصول	49,053	31,124	30,088	20,971	27,962	1,120	160,318
حقوق المساهمين والالتزامات							
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	39,396	39,396
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	37,880	-	-	-	-	-	37,880
إلتزامات أخرى	19,375	-	-	-	241	-	19,616
ضريبة مستحقة الدفع	633	-	-	-	-	-	633
ودائع شركات	5,282	6,550	4,341	708	-	-	16,881
سندات غير قابلة للتحويل	-	-	5,000	-	-	-	5,000
قيمة عادلة سالبة للمشتقات	-	-	-	-	-	-	-
قروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)	14,394	10,761	9,441	6,316	-	-	40,912
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات	77,564	17,311	18,782	7,024	241	39,396	160,318

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

30 يونيو 2018	حتى 6 أشهر	6 - 12 شهراً	من سنة إلى سنتين	من 2 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة	المجموع
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
فجوة الاستحقاق (باستثناء خارج الميزانية العمومية)	(28,511)	13,813	11,306	13,947	27,721	(38,276)	-
الفجوة التراكمية للاستحقاق	(28,511)	(14,698)	(3,392)	10,555	38,276	-	-
أصول خارج الميزانية العمومية عقود صرف عملة أجنبية آجلة	677	-	-	-	-	-	677
إجمالي الأصول (متضمنة خارج الميزانية العمومية)	49,730	31,124	30,088	20,971	27,962	1,120	160,995
التزامات خارج الميزانية العمومية عقود صرف عملة أجنبية آجلة	677	-	-	-	-	-	677
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات (متضمنة خارج الميزانية العمومية)	78,241	17,311	18,782	7,024	241	39,396	160,995
فجوة الاستحقاق	(28,511)	13,813	11,306	13,947	27,721	(38,276)	-
الفجوة التراكمية للاستحقاق	(28,511)	(14,698)	(3,392)	10,555	38,276	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 (تابع)

31 - أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة لكي تتماشى مع عرض الفترة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيف على الأرباح أو حقوق المساهمين المقرر عنها سابقاً.

32 - الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة والتصريح بإصدارها 16 يوليو 2019.